الجُمهورِيَة الجزائِرِيَة الديمُقراطِيَة الشعبِيَة

وِزارة التعليم العالي والبحث العِلمي

جامِعة باتنة 1

كُلِّيَة العُلوم الاقتِصادِيَة والتِّجارِيَة وعُلوم التسيِير

مخبر الدِّراسات الاقتِصادِيَة في الصِّناعة المحلِّيَة

مشروع البحث التكْويني الجامِعي PRFU، المَوْسوم بِـ:

"مُساهمة السِّياسات المالِيَة والنقدِيَة في تحقيق التنمِيَة الاقتِصادِيَة في ظِلّ الأزمات الاقتِصادِيَة الحديثة".

يُنظِم مُلتقى وطنِي اِفتِراضي، حوْل:

اَلْتَوَجُّهُ لِلسِّيَاسَاتِ اَلْمَالِيَةِ وَاَلْنَقْدِيَةِ اَلْفَعَالَة لِمُوَاجَهَةِ اَلْأَزَمَاتِ اَلاِقْتِصَادِيَةِ وَاَلْمَالِيَةِ، وَتَحْقِيقِ اَلْأَهْدَافِ اَلْتَنْمَوِيَةِ لِلدُوَلْ.

1. الهيْئة المُشرِفة على المُلتقى:

الرئيس الشّرفي لِلمُلتقى:	أ. د. عبد السّلام ضَيْف.
المُشرِف العام لِلمُلتقى:	أ. د. هارون الطاهر.
رئيس المخبر:	أ. د. كمال عيْشي.
رئيس المُلتقى:	د. بهاءُ الدّين طويل.
رئيس اللّجنة العِلمِيَة:	د. مسعود جُماني.
نائِب رئيس اللّجنة العِلمِيَة:	د. تَوْفيقْ خذْري.
رئيس اللّجنة التنظيمِيَة:	أ. د. سامي مِباركي.
نائِب رئيس اللّجنة التنظيمِيَة:	د. عليْ عمّاري.

ينعقِد المُلتقى عبر تِقنِيَة التحاضُر عن بُعد، يَوْم:

16 ديسمبر 2023.

2. إشكالِيَة المُلتقى:

شهِد العالم فيما عاشه عديد الأزمات الاقتِصادِيَة والمالِيَة، والتِّي لم يألفها من بليغ صدمتِها أوْ حداثتِها، فقد خلفت أحداثاً كارِثِيَةً وتقلُباتٍ مريرةٍ، اِستفزت أفكار عديد الاقتِصاديّين في سبيل تحليل أسباب حُدوثِها، واِقتِراح حُلولٍ لِمُعالجتِها. ما اِستدعى تدخُل السُّلُطات المالِيَة والنقدِيَة بِأدَوات سِياساتِها، لِمُواجهة وتصحيح الاِختِلالات التوازُنِيَة على مُستوى الاقتِصاد، ومِن ثُمّ تحقيق مساعي التنمِيَة فيها بِكافة أوْجُهِها، بِاعتِبارِها محطة الانعِطاف لِدُوَل المعمورة بيْن الرُكود والازدِهار.

الجزائِر لم تكُن أبداً اِستِثناءً فيما أسلفناه، فقد طالتها أزماتٌ شتى مُنذ 1986، والتِّي أرهقت البِلاد وكدّرت معاشها، أيْن اِضطرت لِتغيِير عباءتِها الاِشتِراكِيَة نحْو اِقتِصاد السوق، وما تطلّبه مِن إصلاحاتٍ هيْكلِيَةٍ، زعمت فيها تحسين ديناميكِيَة الاقتِصاد الوطنِي، غيْر أنّ هذِه المساعي المُؤطرة بِسِياساتِها المالِيَة والنقدِيَة لم تكُن في حجم الطُموحات والمرامي المأمولة، فلا يزال اِقتِصاد البِلاد ريْعي، تحتكِر فيه المحروقات دعائِم الناتج المحلّي وكذا الصادِرات، ما سقّف مِن مسار النُمُو الاقتِصادي فيها وحجمه، كذلِك الانحِسار المُستمِر لِقيمة العُملة الوطنِيَة مُقابِل العُمُلات الأجنبِيَة، نهيك عن فشل الجزائِر في وُلوج عديد التكتُلات الاقتِصادِيَة العالمِيَة، كان آخِرُها نكسة البريكس (BRICS) شهر أوت المُنصرِم.

حقيقةً، لا تزال الجزائِر في بِداية الطريق نحْو إصلاح منظومتِها الاقتِصادِيَة، لكِنّها على المسار والمنحى الصحيح، أيْن تستهدِف سِياساتُها المالِيَة والنقدِيَة قلب نِقاط ضُعف هذِه المنظومة إلى نِقاط قُوّةٍ، تُضاف إلى إمكانات وقُدُرات البِلاد الهائِلة، لِبناء خط دِفاعٍ حصينٍ في وَجْه الملمّات والأزمات الاقتِصادِيَة والمالِيَة، وهُوَ مُنتهى أمل هذا المُلتقى، وفِكرتُه الأساس، التِّي صيغت ضِمن التساؤُل الآتي: **ما مدى مُساهمة السِّياسات المالِيَة والنقدِيَة في تحقيق التنمِيَة الاقتِصادِيَة بِالجزائِر ومُختلف الدُوَل، رُغم ما تُعاصِرُه مِن أزماتٍ اِقتِصادِيَةٍ ومالِيَة؟**

3. أهداف المُلتقى:

- التعرُّف على ماهِيَة السِّياسات المالِيَة والنقدِيَة، مُحدِّدات عملِها وأهمِيَة التنسيق فيما بيْنها لِتحقيق أهدافِها المُسطّرة؛
- تسليط الضّوْء على أهم الأزمات الاقتِصادِيَة والمالِيَة العالمِيَة الحديثة، ومدى تأثيرِها في المنظومة الاقتِصادِيَة بِالجزائِر؛
- التعرُّف على مسار السِّياسات المالِيَة والنقدِيَة بِالجزائِر، في ظِلّ الإصلاحات الاقتِصادِيَة المدعومة مِن الهيْئات الدّوْلِيَة، ومدى مُساهمتِها في حلّ ما ألمّ بِها مِن أزمات؛
- عرض تجارُب دُولِيَة ناجِحة في مُكافحة الأزمات الاقتِصادِيَة والمالِيَة، بِاستِخدام أدَوات السِّياسات المالِيَة والنقدِيَة؛
- اِستِشراف مُستقبل مُواكبة هذِه السِّياسات لِطُموحات البِلاد التنمويَة، ومُساهمتِها في ذلِك.

4. أهمِيَة المُلتقى:

تكمُن أهمِيَة المُلتقى في فتح نِقاشٍ عِلمِي جاد بيْن المُختصين في مَوْضوع السِّياسات المالِيَة والنقدِيَة، لِتقديم مُقترحاتٍ توجيهِيةٍ لِفائِدة صُنّاعِ القرار السِّياسي بِالبِلاد، مِن أجل حصر الأزمات الاقتِصادِيَة والمالِيَة، حتى يتمكن الاقتِصاد الوطنِي مِن بُلوغ غايات تنمِيَتِه الاقتِصادِيَة الشامِلة.

5. محاوِر المُلتقى:

- **المِحْوَر الأوّل:** الإطار النظري لِكُلٍ مِن السّياسات المالِيَة والنقدِيّة، وكذا الأزمات الإقتِصادِيَة والمالِيَة (المفاهيم والمُقاربات النظرِيّة)؛
- **المِحْوَر الثاني:** دَوْر السّياسات المالِيَة والنقدِيّة في الدفع بِعجلة التنمِيّة الإقتِصادِيَة بِالجزائِر؛
- **المِحْوَر الثالِث:** مدى إستِجابة السُّلُطات المالِيَة والنقدِيّة لِهزات الأزمات الإقتِصادِيَة والمالِيَة في الجزائِر، وفعالِيَة أدَواتِها لِلحدّ مِن هذِه الصّدمات؛
- **المِحْوَر الرابِع:** حَوْكمة السّياسات المالِيَة والنقدِيّة في ظِلّ التحدّيات والتطوُّرات التّي يشهدُها الإقتِصاد الوطنّي؛
- **المِحْوَر الخامِس:** تجارب دوْلِيَة رائِدة في إستِغلال أدَوات السّياسات المالِيَة والنقدِيّة لِغاية بُلوغ الإستِقرار والتنمِيّة الإقتِصادِيَة.

6. شُروط المُشاركة في المُلتقى:

- ألا تكون الأوراقُ البحثِيَة المُرسلة قد سبق تقديمُها أوْ نشرُها في فعالِيات تظاهُراتٍ عِلمِيَةٍ أُخرى؛
- وُجوب تحقيق أصالة البحث، إنضِباط منهجِيَته العِلمِيَة وسلامة اللُّغة والعرض، مع ضرورة التقيُّد بِتناوُل أحد محاوِر المُلتقى المُعلَن عنها؛
- يُحرّر نصُّ المُداخلة كامِلاً بِصيغة Word، مكتوباً بِالخطّ العربي (Traditional Arabic)، حجم 16، وبِالخطّ الأجنبي (Time New Roman)، حجم 12؛
- لا يتعدى مُلخص البحث بِاللُّغتيْن العربِيَة والأجنبِيَة 150 كلِمة، مع الإلتِزام بِثلاث كلِماتٍ مِفتاحِيَةٍ على الأقل؛
- لا يتجاوز البحث المُقدّم 20 صّفحة ولا يقِّل عن 10 صّفحاتٍ، على أن تُدرَج الإستِشهادات المرجِعِيَة في آخر البحث، بِما في ذلِك قائِمة المراجِع والملاحِق؛
- تخضع البُحوث لِلتحكيم العِلمي مِن طرف أعضاء الهيْئة العِلمِيَة لِلمُلتقى، على أنّ المُداخلات لا تُردُّ إلى أصحابِها سواءً قُبِلت أوْ رُفِضت؛
- ضرورة إرفاق المُداخلة بِإستِمارة المعلومات، حسب النموذج المُعلن عنه؛
- تُعطَى الأولوِيةُ لِلدِّراسات التطبيقِيَة والمُداخَلات الفردِيَة.

7. مواعيدٌ مُهِمةٌ:

- آخرُ أجلٍ لاستقبال المداخلات كاملةً: **25 نوفمبر 2023**؛
- آخرُ أجلٍ للرد على المداخلات المقبولة: **05 ديسمبر 2023**؛
- إنعقاد الملتقى: **16 ديسمبر 2023**.

8. المُراسلات:

تُرسَل المُداخلات كامِلةً إلى البريد الإلِكتروني التالي:

ecobatnacon@outlook.com

9. إستِمارة المُشاركة:

الإسم واللّقب:	.....
الرُتبة العِلمِيَة:	.....
الوظيفة الحالِيَة:	.....
الجامِعة:	.....
رقم الهاتِف:	.....
الإيميل:	.....
مِحْوَر المُداخلة:	.....
عُنوان المُداخلة:	.....
مُلخص:	....

16 ديسمْبر 2023

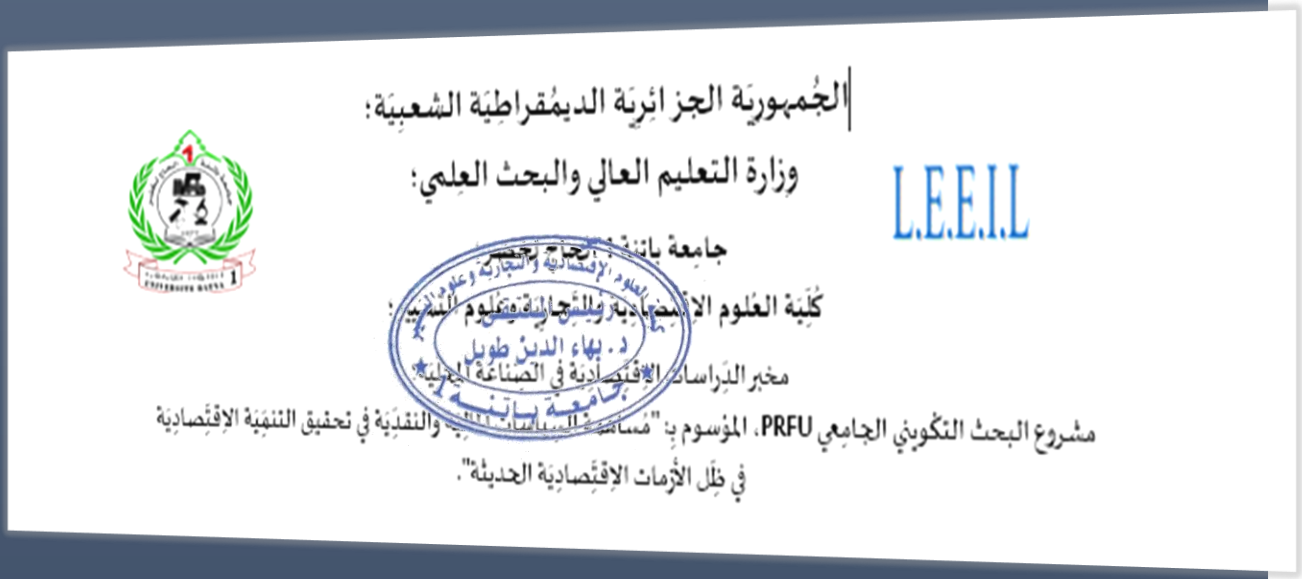
الجُمهورية الجزائرية الديمُقراطية الشعبية:

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي:

L.E.E.I.L

جامعة باتنة 1 الحاج لخضر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير:

د. بهاء الدين طويل

مخبر الدراسات الاقتصادية في الصناعة المالية:

مشروع البحث التكويني الجامعي PRFU، المؤسوم بـ: "مساهمة السياسات المالية والنقدية في تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل الأزمات الاقتصادية الحديثة".

برنامج فعالِيات المُلتقى الوطنّي

المُوْسوم بـ: "التوجُه لِلسّياسات المالِيَة والنقدِيَة الفعالة لِمُواجهة الأزمات الاقتِصادِيَة والمالِيَة، وتحقيق الأهداف التنموِيَة لِلدُّول".

رئيس المُلتقى: د/ بهاءُ الدّين طويلْ.

جامِعة باتنة 1 | الحاج لخضر

الجلسة الرئيسِيَة:

التوْقيت: 9:30-9:00

1. آياتٌ مِن القُرآن العظيم.

2. النشيد الوّطنِيّ.

3. كِلمة رئيس المُلتقى:

د/ بهاءُ الدّين طويلْ.

4. كلِمة مُدير المخبر.

أ.د/ كمال عايْشي.

5. كلِمة عميد الكُلِّيَة:

أ.د/ هارون طاهر.

رئيس الجلسة: د/ توفيق خذري

رابِط الجلسة: https://meet.google.com/vyb-ofpp-tus.

الجلسة الاِفتِتاحِيَة:

التوْقيت: 10:00-12:00.	رابِط الجلسة: https://meet.google.com/vyb-ofpp-tus.	
رئيس الجلسة: أ.د. سليم بوهيدل.	مُقرِّر الجلسة: د/ إسماعيل بن ديلمي.	
التوْقيت:	المُتدخِلون:	عُنوان المُداخلة:	الجامِعة:
10:00-10:10	د/ بلقاسم رحالي؛ د/ بلال بولطيف.	أثر النفقات العامة في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990-2021 باستخدام نموذج ARDL.	جامعة محمد البشير الإبراهيمي -برج بوعريريج.
10:10-10:20	د/ محمد بوزيان؛ د/ سفيان بوسالم.	تحليل دور السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي وتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2010-2021) - دراسة تطبيقية باستخدام أسلوب التحليل العاملي للمركبات الأساسية ACP.	جامعة العربي بن مهيدي -أم البواقي.
10:20-10:30	د/ لطفي بوناب؛ د/ محمد بوناب.	فعالية السياستين المالية والنقدية في الحد من أثار تقلبات الدورات الاقتصادية في الجزائر.	جامعة 20 أوت 1955 -سكيكدة؛ جامعة 08 ماي 1945 -قالمة.
10:30-10:40	أ.د/ أمال بن ناصر؛ د/ سهام بوفلفل.	التعقيم النقدي كآلية للسياسة النقدية ودوره في الحد من تقلبات سعر الصرف في الجزائر للفترة: 2000-2020.	جامعة 8 ماي 1945 –قالمة.
10:40-10:50	د/ حسيبة هدوقة.	الاستراتيجية الأندونيسية في إدارة الأزمة المالية العالمية.	جامعة قسنطينة 2.
10:50-11:00	د/ نبيل بن موسى.	The Role of Monetary and Fiscal Policies in Overcoming the Contemporary Crises and Achieving the Economic Stability: COVID-19 Pandemic as a Case Study.	جامعة محمد لمين دباغين -سطيف 2.
11:00-11:10	أ/ زغدار فاتن؛ د/ توفيق خذري؛ د/ سعدية بوعلاق.	دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي نظريا وتجريبيا.	جامعة باتنة 1؛ جامعة باتنة 1؛ جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي -تبسة.
11:10-11:20	د/ عبد القادر فار؛ د/ أيوب صكري؛ د/ حاسين صكوشي.	دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الداخلي في الجزائر خلال الفترة 2015-2022.	المركز الجامعي نور بشير -البيض.
11:20-11:30	أ/. صلاح الدين طروش د/ أسماء بودونت.	دور السياسات المالية والنقدية في التخفيف من الأزمات الاقتصادية والمالية -دراسة تحليلية -.	جامعة باتنة 1؛ المركز الجامعي بريكة.
المُناقشة: 11:30-12:30			

رئيس الملتقى
د. بهاء الدين طويل

الجلسة الثانِيَة:

التوْقيت: 12:30-10:00.	رابِط الجلسة: https://meet.google.com/udg-bzun-siu.
رئيس الجلسة: د/حمزة غُواطي.	مُقرِّر الجلسة: د/ فاتح حركاتي.

التوْقيت:	المُتدخِلون:	عُنوان المُداخلة:	الجامِعة:
10:10-10:00	د/ مونيرة نوري؛ أ.د/ سهيل زغدود.	أدوات السياسة النقدية وفعاليتها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.	جامعة باتنة 1.
10:20-10:10	د/ عبد القادر روشو.	أهمية التكامل بين السياسة المالية والسياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي – مقاربة نظرية –.	جامعة تيسمسيلت.
10:30-10:20	د/ براهيم بويعـقوب؛ د/ خديجة زريـقي.	Harmonisation des Leviers Économiques en Algérie (2000-2022) : Analyse Empirique de l'Alignement Stratégique entre Politique Monétaire et Budgétaire pour le Développement Économique.	جامعة وهران 2.
10:40-10:30	أ/ سعيدة سليماني؛ أ.د/ فتيحة طويل.	الضرائب كإحدى استراتيجيات السياسة المالية ومساهمتها في تحقيق الاستقرار في معدلات التضخم- دراسة تحليلية في الجزائر للفترة (2000-2022).	جامعة قسنطينة 2؛ جامعة محمد خيضر -بسكرة.
10:50-10:40	د/ لزهر ساحلي؛ د/ سهام بوصبع,	تأثير السياسة النقدية على التنمية الاقتصادية في الجزائر: دراسة قياسية للفترة (1990 -2022).	جامعة 20 أوت 1955 -سكيكدة
11:00-10:50	د/ نسيمة سابق؛ أ/ عبد العزيز ضيافي؛ أ/ عفاف بن نصر.	رقمنة المالية العامة: المكاسب الاقتصادية.	جامعة باتنة 1؛ جامعة الجزائر 3؛ جامعة باتنة 1.
11:10-11:00	د/ صونية عابد.	الأبعاد التنموية للسياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي ومدى تطبيقها في الاقتصاد الجزائري.	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة.
11:20-11:10	د/ حساني بن عودة.	الصناديق السيادية كآلية لتحقيق الاستقرار والتنمية والاقتصادية.	جامعة ابن خلدون -تيارت.
11:30-11:20	أ/ محمد فراجي. د/ شريف عمارة.	دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية من خلال التجارب الدولية.	جامعة محمد الصديق بن يحي -جيجل.
11:40-11:30	د/ عبد المالك توبي؛ د/ مروة حمايدية.	تحديات السياسة النقدية في ظل تحولات الاقتصاد العالمي.	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي -تبسة.

المُناقشة: 12:30-11:40

رئيس الملتقى
أ.د/ سهيل طويل
جامعة باتنة 1

الجلسة الثالِثة:

التوْقيت: 12:30-10:00.	رابِط الجلسة: https://meet.google.com/vgt-gdxt-gba.	
رئيس الجلسة: د/ بهاءُ الدّين طويلْ.	مُقرِّر الجلسة: د/ مسعود جُماني.	
التوْقيت:	المُتدخِلون:	عُنوان المُداخلة:	الجامِعة:
10:10-10:00	أ/ عبد الحكيم حفظ الله.	سبل معالجة التضخم من خلال السياسة المالية والنقدية اختبار سببية Toda Yamamoto بين معدل التضخم والكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2005_2022.	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي -تبسة.
10:20-10:10	د/ آسيا الوافي.	الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية _مقاربة نظرية_.	جامعة باتنة 1.
10:30-10:20	د/ جميلة زاوي.	La politique monétaire, un levier de la croissance économique	جامعة وهران 2.
10:40-10:30	د/ ليلى بوحديد.	استخدام الهندسة المالية بالمصارف الإسلامية كآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية.	جامعة باتنة 1.
10:50-10:40	د/ نادية عفرون.	Le taux d'intérêt de court terme et la politique monétaire en Algérie	جامعة عبد الرحمان ميرة -بجاية.
11:00-10:50	أ/ محمد قواسمية؛ د/ كهينة أودية؛ أ/ فايزة جاوي.	أثر الصدمات غير المتماثلة لسعر الصرف على معدل التضخم باستخدام نموذج NARDL: دليل تجريبي من الجزائر خلال الفترة 1990-2021.	المركز الجامعي مرسلي عبد الله –تيبازة.
11:10-11:00	د/ كمال باصور.	قياس درجة استقلالية بنك الجزائر وفقا لقانون النقد والقرض (90-10) ومختلف التعديلات الطارئة عليه باستخدام نموذج (CWN).	جامعة يحي فارس -المدية.
11:20-11:10	د/ أيوب أقوجيل؛ د/ وسام عطوم.	حوكمة السياسة المالية والنقدية عرض وتحليل تجربة سلطنة عمان خلال الفترة 2019-2021 وإمكانية الاستفادة منها في الجزائر	جامعة باتنة 1؛ جامعة محمد الصديق بن يحي -جيجل.
11:30-11:20	د/ نسيمة التخي.	أثر سياسة استهداف التضخم على النمو الاقتصادي في الدول ذات الدخل المرتفع "المملكة المتحدة نموذجا".	جامعة عمار ثليجي -الأغواط.
11:40-11:30	د/ أمال حموزروقي؛ أ/ نبيل ملكي.	تجربة منطقة الأورو في استغلال أدوات السياسات المالية والنقدية للخروج من أزمة الديون السيادية 2010 دراسة حالة -اليونان –.	جامعة تيسمسيلت
المُناقشة: 12:30-11:40			

رئيس الملتقى
د. بهاء الدين طويل
جامعة باتنة 1

الجلسة الرابِعة:

التوْقيت: 12:30-10:00.	رابِط الجلسة: https://meet.google.com/qjd-cxxb-yfg.
رئيس الجلسة: د/ وَرْدة شيبان.	مُقرِّر الجلسة: د/ توفيق خذري.

التوْقيت:	المُتدخِلون:	عُنوان المُداخلة:	الجامِعة:
10:10-10:00	د/ فيصل حذبي؛ د/ عبد القادر رملاوي؛ د/ فيصل بشرول.	توجهات السياسة النقدية في استهداف التضخم، نظرة تقليدية وحديثة مع عرض بعض التجارب.	جامعة تيسمسيلت؛ جامعة تيسمسيلت؛ جامعة مصطفى إسطمبولي -معسكر.
10:20-10:10	أ.د/ نادية العقون؛ أ.د/ إكرام مرعوش.	المقاربات النظرية في تفسير الأزمات الاقتصادية والمالية.	جامعة باتنة 1.
10:30-10:20	د/ عادل بلجبل؛ د/ ميلود بوخنون	أدوات السياسة المالية ودورها في تشجيع الاستثمار.	جامعة باتنة 1؛ جامعة وهران 1؛
10:40-10:30	د/ عبد الرزاق لبصير؛ د/ حسين خلف الله.	دور السياسة المالية الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية –الوقف أنموذجا-.	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة.
10:50-10:40	د/ حميد سهير.	حجم الحكومة الأمثل والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 1990-2022).	جامعة الجزائر 3
11:00-10:50	د/ وردة شيبان؛ د/ حدة طويل؛ أ.د/ سامي مباركي.	استجابة السياسة النقدية في الجزائر لتداعيات أزمة كوفيد 19.	جامعة باتنة 1؛ المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف -ميلة؛ جامعة باتنة 1.
11:10-11:00	د/ عبد الغني العايب؛ د/ إسماعيل بن ديلمي؛	السياسات النقدية والمالية المتبعة لمحاربة ارتفاع مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر	جامعة باتنة 1.
11:20-11:10	د/ عبد السلام هلال؛ د/ مراد بودياب	فعالية السياسات المالية والنقدية في تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية باستعمال نماذج الانحدار المتعدد-.	جامعة باتنة 1. المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف -ميلة.
11:30-11:20	د/ صلاح بوقرورة؛ د/ فارس صحراوي؛ د/ أمال بعيط.	حوكمة السياسة المالية لتحقيق أهداف التنويع والتنمية الاقتصادية – مع إشارة للتجربة النرويجية-.	جامعة باتنة 1.
11:40-11:30	د/ نجاة مسمش؛ د/ سهام شاوش اخوان.	التضخم المرتفع وإعادة النظر في السياسة النقدية في ظل اقتصاد عالمي متغير.	جامعة محمد خيضر -بسكرة.
المُناقشة: 12:30-11:40			

الجلسة الخامِسة:

التوْقيت: 10:00-12:30.

رابِط الجلسة: https://meet.google.com/voi-eerx-ivw.

رئيس الجلسة: د/ عليْ عماري.

مُقرِّر الجلسة: د/ أميرة بحري.

التوْقيت:	المُتدخِلون:	عُنوان المُداخلة:	الجامِعة:
10:10-10:00	أ/ رياض عيساوي؛ أ/ وهيبة الوهاب.	السياسة المالية والنقدية ودورهما في تحقيق النمو الاقتصادي.	جامعة أكلي محند أولحاج -البويرة.
10:20-10:10	أ/ أمينة مرداسي؛ د/ بهاء الدين طويل؛ أ.د/ نوفل سمايلي.	مساهمة السياسة المالية التوسعية في عجز الموازنة العامة بالجزائر وطرق تمويل العجز 2010-2022.	جامعة باتنة 1؛ جامعة باتنة 1؛ جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي -تبسة.
10:30-10:20	أ/ ليلى حكوم؛ أ. د/ أمينة دربال.	دور السياسات المالية والنقدية في دفع عجلة التنمية في الجزائر.	جامعة الدكتور مولاي الطاهر–سعيدة.
10:40-10:30	د/ محمد شريف؛ د/ رمضان لونانسة؛ أ.د/ علي عابد.	تحليل انعكاسات مركبات السياسة النقدية في تحسين مؤشر النمو الاقتصادي–دراسة قياسية حالة الجزائر.	جامعة ابن خلدون -تيارت؛ جامعة باتنة 1؛ جامعة ابن خلدون -تيارت.
10:50-10:40	د/ زكرياء خلف الله؛ د/ دلال لخضر.	أثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي والأسعار المحلية في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة (2002-2022).	جامعة الجيلالي بونعامة -خميس مليانة؛ جامعة العربي بن مهيدي -أم البواقي.
11:00-10:50	د/ لينده بخوش؛ أ/ أمال بوزير.	دور السياسات المالية والنقدية في مواجهة أزمة كوفيد-19 في الجزائر.	جامعة باتنة 1.
11:10-11:00	د/ هناء بن جميل.	فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهدافها في الجزائر في ظل الأزمات الاقتصادية للفترة (2014-2022).	جامعة 8 ماي 1945 –قالمة.
11:20-11:10	د/ جميلة مسعودي؛ د/ همامة بن عمومة.	مساهمة تطبيق الحوكمة في تفعيل السياسة الاقتصادية في الجزائر.	جامعة محمد خيضر-بسكرة؛ جامعة باتنة 1.
11:30-11:20	د/ حمزة غواطي؛ د/ مسعود جماني؛ أ.د/ محمد لطرش.	السياسات المالية والنقدية كأدوات لدعم النمو الاقتصادي دراسة حالة كوريا الجنوبية.	جامعة باتنة 1.
11:40-11:30	أ.د/ صليحة مقاوسي؛ أ.د/ حكيمة مرازقة.	تجارب دولية رائدة في استغلال أدوات السياسات المالية والنقدية لغاية بلوغ الاستقرار والتنمية الاقتصادية.	جامعة باتنة 1.

المُناقشة: 11:40-12:30

رئيس الملتقى
د. بهاء الدين طويل
جامعة باتنة 1

الجلسة السادِسة:

التوْقيت: 12:30-10:00.	رابِط الجلسة: https://meet.google.com/ixk-ptof-qgs.	
رئيس الجلسة: أ.د/ سُهَيْل زغدود.	مُقرِّر الجلسة: أ.د/ سامي مباركي.	
التوْقيت:	المُتدخِلون:	عُنوان المُداخلة:	الجامِعة:
10:10-10:00	د/ ميلود بوعبيد؛ أ/ مريم زغيش.	الدورات الاقتصادية وإشكالية الأزمات الاقتصادية والمالية – أزمة الكساد العالمي 1929 نموذجا-.	جامعة باتنة 1.
10:20-10:10	د/ أمينة بلعيد؛ د/ بركة مشنان؛ أ.د/ عيسى بولخوخ.	دراسة نظرية تحليلية لأدوات السياسة النقدية والمالية والعلاقة بينهما.	جامعة باتنة 1.
10:30-10:20	د/ إيمان بوعكاز؛ أ/ جمال صيودة.	السياسة المالية ودورها في تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2000-2020).	جامعة باتنة 1.
10:40-10:30	أ.د/ سليم بوهيدل؛ د/ علي بهدنة.	أثر التوسع في الإنفاق الحكومي على مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2010-2022.	جامعة باتنة 1.
10:50-10:40	د/ فاتح حركاتي؛ د/ علي عماري؛ د/ عيسى بنشوري.	دور السياسة المالية في النمو الاقتصادي بالجزائر.	جامعة باتنة 1، جامعة باتنة 1، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي -تبسة.
11:00-10:50	د/ أميرة بحري؛ أ/ أميرة قلقول.	العلاقة بين السياسة النقدية والاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة تحليلية خلال أزمة كوفيد 19-.	جامعة باتنة 1.
11:10-11:00	د/ حميد عزري؛ د/ يمينة لونيس.	دور السياسة النقدية المصاحبة لسياسة النفقات العمومية في التحكم في معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2022.	جامعة محمد خيضر-بسكرة.
11:20-11:10	د/ خديجة تافساست؛ أ.د/ مراد خروبي.	تقييم سياسة استهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 2010-2022.	جامعة باتنة 1.
11:30-11:20	أ/ محمد عبد الداعي نموشي؛ أ/ حمزة سلام؛ أ/ عبد اللطيف نطاح.	دور حوكمة السياسات المالية والنقدية في إنعاش الاقتصاد الوطني في ظل التحديات والتطورات الراهنة.	جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي؛ جامعة محمد بوضياف -المسيلة؛ جامعة محمد بوضياف -المسيلة.
11:40-11:30	د/ انتصار سليماني؛ أ.د/ صلاح الدين هدوش	التّجارب الدّولية الناجعة لتخطي الأزمات المالية – تجارب دول العربية نموذجا-.	جامعة باتنة 1؛ جامعة باتنة 1؛

المُناقشة: 11:40-12:30

الجلسة الخِتامِيَة:

التوْقيت: 13:00-13:30.

رابِط الجلسة: https://meet.google.com/vyb-ofpp-tus.

رئيس الجلسة: د/ أميرة بحري.

قِراءة التَوْصِيات.

كلِمة رئيس المُلتقى

لِلإعلان عن اِختِتام أشغال المُلتقى الوطنّي.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باتنة 1 - الحاج لخضر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

L.E.E.I.L

مخبر الدراسات الاقتصادية في الصناعة المحلية

مشروع البحث التكويني الجامعي PRFU، الموسوم بـ: "مساهمة السياسات المالية والنقدية في تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل الأزمات الاقتصادية الحديثة".

شهادة مشاركة

تُمنح هذه الشهادة للسيّد (ة) د/ بهام الدين طويل جامعة باتنة 1.

عرفاناً وتقديراً منّا على مُشاركته (ا) الفعالة في فعاليات المُلتقى الوطني الافتراضي حول "التّوجّهُ لِلسّياساتِ المَاليّةِ والنّقديّةِ الفعّالة لِمُواجهةِ الأزماتِ الاقتصاديّةِ والمَاليّةِ وتحقيقِ الأهدافِ التّنمويّةِ للدّول"، المُنعقد يوم 16 ديسمبر 2023، من خلال مُداخلته (ا) المعنونة بـ "مساهمة السياسة المالية التوسعية في عجز الموازنة العامة بالجزائر وطرق تمويل العجز 2010-2022".

عميد كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
أ.د./ هارون الطاهر

مدير مخبر البحث
د./ عايشي كمال

رئيس الملتقى

جامعة باتنة 1 الحاج لخضر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ملتقى وطني حول: التوجه للسياسات المالية والنقدية الفعالة لمواجهة الأزمات الاقتصادية والمالية، وتحقيق الأهداف التنموية للدول

المحور الثاني: دور السياسات المالية و النقدية في الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية بالجزائر

عنوان المداخلة: مساهمة السياسة المالية التوسعية في عجز الموازنة العامة بالجزائر و طرق تمويل العجز

2022-2010

آمنة مرداسي[1]، بهاء الدين طويل[2]، نوفل سمايلي[3]

[1] طالبة دكتوراه جامعة باتنة 01 الحاج لخضر

[2] أستاذ محاضر جامعة باتنة 01 الحاج لخضر

[3] أستاذ التعليم العالي جامعة العربي التبسي تبسة

:2022–2010

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على أدوات السياسة المالية التوسعية في الجزائر و مدى تأثيرها على عجز الموازنة العامة للدولة و كذا أهم الآليات المعتمدة من قبل الحكومة الجزائرية في تمويل وعلاج عجز الموازنة العامة خلال فترة الدراسة الممتدة من 2010 إلى 2022، من خلال التطرق إلى الإيرادات العامة ، النفقات العامة و كذا الموازنة العامة للدولة وذلك من وجهة نظر المشرع الجزائري، مع التركيز على أهم الإجراءات المتخذة من طرف السلطات العمومية لتغطية عجز موازنتها العامة في ظل تقلبات أسعار النفط. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن النمو المفرط للنفقات العامة وانحصار مصادر تمويلها، و كذا تراجع الجباية النفطية تعد الأسباب الرئيسية لتفاقم العجز الموازني في السنوات الأخيرة. وقد توصلنا إلى أن الخزينة العمومية في الجزائر لجأت بالدرجة الأولى لتغطية عجز موازنتها للاقتطاع من صندوق ضبط الإيرادات، كما لجأت للتمويل غير التقليدي عن طريق الإصدار النقدي غير المغطى لسد العجز، ما ترتب عنه مشكلة تضخم حادة في ظل قصور الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني .

الكلمات المفتاحية :السياسة المالية، عجز الموازنة العامة، صندوق ضبط الإيرادات، التمويل غير التقليدي.

Abstract :

This research paper aims to shed light on the expansionary fiscal policy tools in Algeria and the extent of their impact on the state's general budget deficit, by addressing public revenues, public expenditures, as well as the state's general budget, from the point of view of the Algerian legislator, with a focus on The most important measures taken by public authorities to cover their general budget deficit in light of oil price fluctuations. This study concluded that the excessive growth of public expenditures, the limited sources of funding, and the decline in oil collections are the main reasons for the worsening budget deficit in recent years.

We have concluded that the public treasury in Algeria resorted primarily to covering its budget deficit by deducting from the balance of the Revenue Control Fund. It also resorted to non-traditional financing through the issuance of uncovered cash to cover the deficit, which resulted in a severe inflation problem in light of the limited productive capacity of the national economy

Keywords : Fiscal policy, general budget deficit, revenue control fund, non-traditional financing

مقدمة:

1. تمهيد:

تبنت الجزائر سياسة مالية توسعية أملا في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني، و على رأسها تحقيق التنمية الاقتصادية و التقليل من البطالة و الرفع من المستوى المعيشي للسكان ،من خلال التوسع في الإنفاق العام بشقيه (نفقات التسيير و نفقات الاستثمار)، وانتهجت الجزائرسياسة البرامج التنموية الطموحة المتعاقبة .

و بسبب السياسة المالية التوسعية و تقلب أسعار النفط على اعتبار أن الاقتصاد الوطني اقتصاد ريعي ، عانت الموازنة العامة للدولة من عجز مستمر، ولجأت إلى صندوق ضبط الإيرادات وإلى التمويل غير التقليدي لتغطية هذا العجز كمصدر استثنائي لمواجهة عجز موازنتها العامة، مع وضع مجموعة من الأهداف والسعي لتحقيقها في أجل أقصاه خمس سنوات من التطبيق.

2-إشكالية البحث:

بناء على ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة السياسة المالية في عجز الموازنة العامة في الجزائر، وما هي أهم طرق تمويل العجز للفترة الممتدة من2010إلى2022؟

3- فرضيات البحث:

وجود أثر سلبي للتوسع في الإنفاق العام دون أن يرافقه زيادة في الإيرادات ما أدى إلى عجز هيكلي في الموازنة العامة للدولة.

4- أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث في كونه يعالج أحد مواضيع الساعة التي تؤرق السلطات العليا للدولة و تشكل هاجسا لوزارة المالية ، خاصة في ظل تزايد العجز بسبب ارتفاع نفقات التسيير ، و نضوب صندوق ضبط الإيرادات ، و انتهاء فترة التمويل غير التقليدي، فأصبح لزاما إيجاد حلول جذرية للاختلالات الهيكلية للاقتصاد الوطني.

5-أهداف البحث:

تسليط الضوء على أدوات السياسة المالية في الجزائر (الإيرادات و النفقات و الموازنة العامة للدولة).

التطرق إلى مفهوم عجز الموازنة العامة للدولة.

إبراز دور صندوق ضبط الإيرادات و التمويل غير التقليدي في تغطية عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة.

6-منهج البحث:

اعتماد منهج الوصف و التحليل، و ذلك من خلال التعرف على مختلف جوانب البحث و العلاقة بينها.

المبحث الأول: السياسة المالية

تعد السياسة المالية احد فروع السياسة الاقتصادية و الأكثر تأثيرا في الاقتصاد الكلي و تعكس أهداف و تطلعات المجتمع، و تهدف أيضا للمحافظة على التوازنات الاقتصادية.

المطلب الأول: ماهية السياسة المالية:

هي مجموعة من الأدوات و الوسائل و الإجراءات التي تقوم بها الحكومة للتأثير في النشاط الاقتصادي للوصول إلى هدف أو مجموعة من الأهداف الاقتصادية و على رأسها تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، و العدالة في توزيع الدخول (الدخل، التوظيف، الإنتاج،...) و تكون محتواة في الميزانية العامة للدولة و تقسم إلى إيرادات عامة و نفقات عامة.

تعتمد السياسة المالية على مجموعة من الأدوات تستخدمها لتحقيق أهدافها أهمها النفقات العامة، الإيرادات العامة و كذا الدين العام و تظهر على شكل جداول في الموازنة العامة للدولة.

المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم أدوات السياسة المالية في الجزائر، و هي على التوالي النفقات العامة و الإيرادات العامة.

الفرع الأول: النفقات العامة

ازدادت أهمية النفقات العامة مع تعاظم و تطور دور الدولة و توسعه في الحياة الاقتصادية.

و تعرف على أنها مبلغ نقدي يتم رصده في الموازنة العامة للدولة و يصدر عن هيئة عامة من أجل إشباع حاجة عامة و تحقيق الأهداف القصوى للمجتمع[1]

وتعرف أيضا على أنها مبلغ نقدي يخرج من ذمة شخص عام بهدف إشباع حاجة عامة.

من خلال هذين التعريفين نرصد أهم عناصر النفقة العامة و المتمثلة في كونها مبلغا نقديا و يصدر عن الدولة أو شخص معنوي عام و هي نهائية و الغرض منها تحقيق المنفعة العامة، و ترصد في الموازنة العامة للدولة.

أولا: تقسيمات النفقة العامة:

1- أحمد عبد السميع علام، **المالية العامة المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق**، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2012، ص 42[1]

2- المادة 35 من قانون المالة 84-17 المؤرخ في 07-07-1984.

سنتطرق إلى تقسيمات النفقة العامة حسب المشرع الجزائري و التقسيم العلمي للنفقة العامة.

التقسيم حسب المشرع الجزائري:

تقسم النفقات العامة حسب ما ورد في قانون المالية84-17 المؤرخ في 07-07-1984 إلى نفقات التسيير و نفقات التجهيز

نفقات التسيير: و هي تلك النفقات اللازمة لسير جهاز الدولة الإداري كأجور الموظفين، و نفقات تسيير المصالح (لوازم المكاتب ، وقود السيارات ، الصيانة ،.....) و هي لا تضيف مقدرة إنتاجية جديدة بل تسعى إلى حسن سير هيكل الإدارة.

نفقات التجهيز (الاستثمار): هي كل النفقات المسجلة في الميزانية العامة للدولة على شكل رخص التزام و اعتمادات للدفع، و هي التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه زيادة الناتج الوطني الإجمالي و بالتالي زيادة ثروة الوطن ، و تقسم إلى ثلاثة أبواب:

الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة

إعانات الاستثمار الممنوحة من طرف الدولة.

النفقات الأخرى برأسمال[2]

و يتم التوزيع بين القطاعات للاعتمادات المفتوحة و المخصصة للنفقات ذات الطابع النهائي بموجب قانون المالية للسنة[3].

و توزع النفقات العامة في الجزائر على تسع قطاعات هي:

قطاع الصناعة

قطاع الفلاحة و الري

قطاع الخدمات المنتجة

قطاع المنشآت القاعدية الاقتصادية و الإدارية

قطاع التربية و التكوين

قطاع المنشآت القاعدية الاجتماعية و الثقافية

قطاع السكن

مجالات مختلفة

---

[3] - المادة 36 من 84-17

التقسيمات العلمية للنفقة العامة:

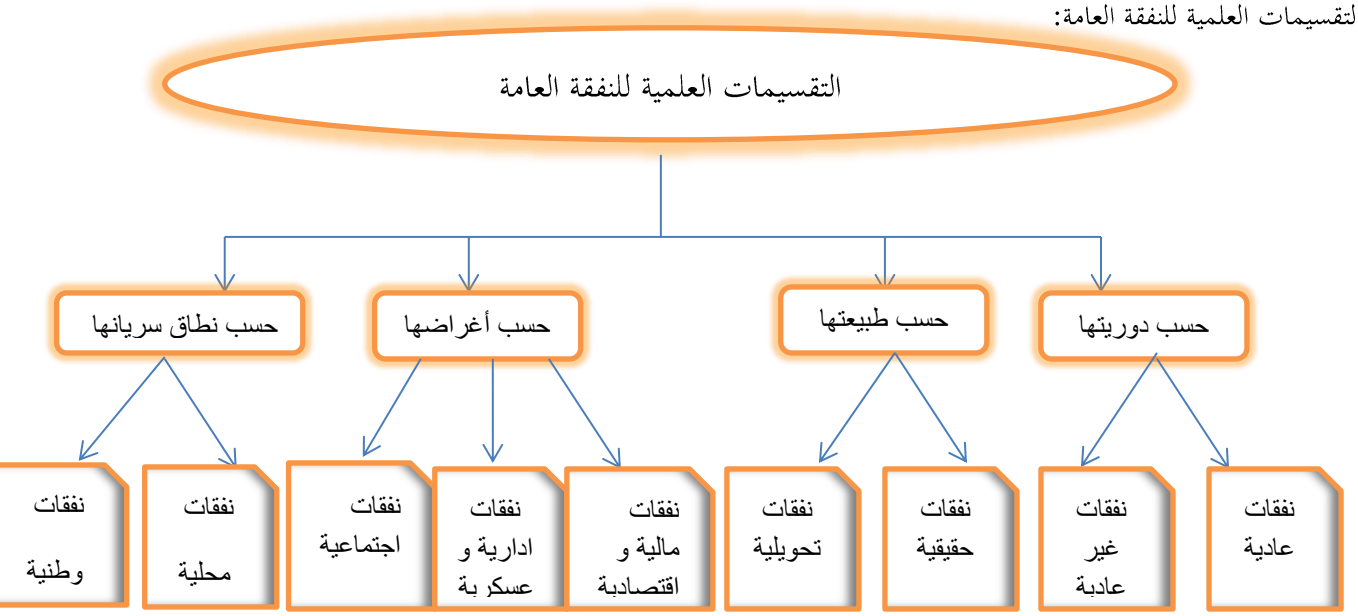

الشكل رقم: 01 : التقسيمات العلمية للنفقات العامة[5]

الفرع الثاني: الإيرادات العامة:

هي مجموعة من الأموال التي تحصلها الحكومة بصفتها السيادية، أو من أنشطتها و أملاكها الذاتية أو من مصادر خارجة عن ذلك، سواء القروض الداخلية أو الخارجية أو من مصادر تضخمية لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية، و هذا للوصول إلى تحقيق أهداف اقتصادية، اجتماعية و مالية.

و من التعريف نستنتج خصائص الإيرادات و هي الصفة النقدية، الدورية، العمومية، الإجبارية و النهائية.

التقسيم الجزائري للإيرادات العامة:

حسب ما ورد في المادة 11 من القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية فإن موارد ميزانية الدولة تتضمن ما يلي:

الإيرادات ذات الطابع الجبائي و كذا حاصل الغرامات .

[4] - القانون 16-14 المؤرخ في 28-12-2016 المتضمن في قانون المالية 2017 الجريدة الرسمية رقم 67 الصادرة بتاريخ 29-12-2016

[5] -نسمن فطيمة، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة مستغانم 2021.

مداخيل الأملاك التابعة للدولة

التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة و الأتاوى.

الأموال المخصصة للمساهمات و الهدايا و الهبات.

التسديد بالرأسمال للقروض و التسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة و كذا الفوائد المترتبة عنها.

مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها.

مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا.

الحصة المستحقة للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي، المحسوبة و المحصلة وفق الشروط المحددة في التشريع المعمول به.

الفرع الثالث: الموازنة العامة:

تعد الموازنة العامة من أهم أدوات السياسة المالية التي تعكس دور الدولة في الحياة الاقتصادية، كونها الوسيلة التي تحدد من خلالها سياستها و برامجها في كيفية استغلال الموارد و توزيعها لتحقيق الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية و السياسية.

المطلب الأول: تعريف الموازنة العامة

الموازنة العامة هي جدول أو بيان تقديري للإيرادات و النفقات العامة لسنة مالية و تكون متضمنة في قانون المالية السنوي.

و أهم مبادئها: السنوية، الوحدة، الشمولية، عدم التخصيص و التوازن.

و تضم الميزانية العامة للدولة :

مدونة إيرادات الموازنة العامة أو ما يعرف بالجدول أ

مدونة النفقات العامة التي تظهر في جدولين الجدول ب يتعلق بميزانية التسيير ، و الجدول ج يتعلق بميزانية التجهيز.

المبحث الثاني: عجز الموازنة العامة:

يواجه الاقتصاد الجزائري عددا من الاختلالات الهيكلية ، لعل أهمها العجز الكبير و المزمن في الموازنة العامة للدولة.

المطلب الأول: ماهية عجز الموازنة العامة:

هو الرصيد السالب للميزانية العامة، أو حدوث فجوة بين الإيرادات العامة و النفقات العامة، أي النفقات اكبر من الإيرادات أو كون الإيرادات العامة لا تغطي النفقات العامة.

المطلب الثاني: تحليل عجز الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2010-2022:

تزايد تأثير السياسة المالية على المتغيرات الاقتصادية الكلية ناتج من تزايد دور الدولة في الاقتصاد، وتعد الموازنة العامة للدولة الوسيلة الأساسية لتوجيه هذه المتغيرات إلى المسارات التي تحقق الأهداف الاقتصادية، وأصبح التوازن الاقتصادي للموازنة العامة هو الغاية والهدف بدل التوازن المالي والحسابي .

التوسع الكبير في الإنفاق العام أسفر عنه تفاقم الفجوة بين نفقات الدولة وإيراداتها ما انعكس جليا على توازن الموازنة. ورغم تطبيق الجزائر سياسات إصلاحية عديدة فقد ظل اختلال توازن الموازنة العامة قائما و واضحا لفترة طويلة، وهذا ما توضحه الأرقام الواردة في الجدول رقم01 الذي يرصد لنا تطور العجز الموازني في الجزائر

الجدول رقم:01 تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر2010-2022

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	الإيرادات العامة	النفقات العامة	رصيد الميزانية
2010	3 074 644	4 466 940	-1 329 296
2011	3 489 810	5 853 569	-2 363 759
2012	3 804 030	7 058 173	-3 254 143
2013	3 895 315	6 024 131	-2 128 816
2014	3 927 748	6 995 769	-3 068 021
2015	4 552 542	7 656 331	-3 103 789
2016	5 011 581	7 297 494	-2 285 913
2017	6 047 885	7 282 630	-1 234 745
2018	6 389 469	7 732 070	-1 342 601
2019	6 601 576	7 741 345	-1 139 769
2020	5 114 087	6 902 887	-1 788 800
2021	5 331 835	8 642 681	- 3 310 846
2022	5 683 221	9 858 432	-4 175 211

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS

نستخلص من أرقام الجدول التزايد المستمر في نسبة العجز الموازني خلال فترة الدراسة، حيث عرفت سنوات 2012-2014-2015-2021 تسجيل قيم عجز كبيرة نتيجة تراجع الجباية البترولية (صدمة 2014)، و تزايد حجم الإنفاق العام بشكل كبير بسبب السياسة الاقتصادية التوسعية للدولة المتجسدة في البرامج التنموية الطموحة المسطرة طيلة فترة الدراسة (برنامج دعم النمو و برنامج النموذج الجديد للنمو) ، كما سجلت سنة

2022 أكبر عجز قدر ب 4 175 211 مليون دينار جزائري ، و يرجع ذلك إلى استكمال البرامج التنموية (تطوير مناطق الظل) و كذا الزيادة الاستدلالية في شبكة الأجور و استحداث منحة البطالة.

سجلت سنوات 2017، 2018 ، 2019، 2020 تراجعا للعجز نتيجة انخفاض حجم نفقات التسيير بسبب الانتهاء من تسديد المخلفات المالية للتعويضات بأثر رجعي و كذا تجميد الترقيات و التوظيف باستثناء قطاعات التربية و الصحة و التعليم العالي، و كذا تجميد بعض المشاريع التي لم تنطلق بسبب سياسة ترشيد النفقات، بالإضافة إلى تقليل فاتورة الاستيراد بفعل تجميد استيراد عدد كبير من السلع لإعطاء الفرصة للمؤسسات الوطنية، كل هذه الإجراءات جاءت لتحفيف الضغط على الموازنة العامة للدولة.

المبحث الثالث :**طرق تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر:**

سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم الآليات المعتمدة من قبل الحكومة الجزائرية في تمويل وعلاج عجز الموازنة العامة خلال فترة الدراسة، والتي يعد أبرزها صندوق ضبط الإيرادات.

المطلب الأول: صندوق ضبط الإيرادات:

هو صندوق سيادي أنشيء في قانون المالية التكميلي لسنة 2000، يفتح في حساب الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 103-302 [6]

يقيد في هذا الحساب :

في باب الإيرادات: فوائض القيم الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات على تلك المتوقعة لقانون المالية

كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بتسيير الصندوق.

في باب النفقات: ضبط نفقات و توازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي

تخفيض الدين العمومي.

[6] الجريدة الرسمية العدد 37 ، 27 جويلية 2000 المادة 10

المطلب الثاني: التمويل غير التقليدي كآلية لمواجهة عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2017-2022:

يعد التمويل غير التقليدي من بين البدائل التمويلية الحديثة التي لجأت إليها الجزائر لمواجهة عجز موازنتها العامة، عبر آلية طبع المزيد من النقود الموجهة لسد مختلف النفقات العامة.

الفرع الأول: تعريف التمويل غير التقليدي:

نصت المادة 45 مكرر من القانون 17/10 على ما يلي المادة 45 مكرر من القانون 17/10والمتمم والمعدل للأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 12 أكتوبر2017 صفحة 04 على ما يلي :يقوم بنك الجزائر، ابتداء من دخول الحكم حيز التنفيذ، بشكل استثنائي ولمدة خمس سنوات، بشراء، مباشرة من الخزينة، السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة، من أجل المساهمة على وجه الخصوص، في: مواجهة احتياجات تمويل الخزينة؛ تمويل الدين العمومي الداخلي؛ تمويل الصندوق الوطني للاستثمار .وتنفذ هذه الآلية بمراقبة برنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية، والتي ينبغي أن تفضي في نهاية الفترة المذكورة أعلاه كأقصى تقدير، إلى: توازنات خزينة الدولة؛ توازن ميزان المدفوعات. و تحدد آلية متابعة تنفيذ هذا الحكم من طرف الخزينة وبنك الجزائر، عن طريق التنظيم.

الفرع الثاني: مبررات لجوء الجزائر للتمويل غير التقليدي:

تتمثل أهم هذه المبررات فيما يلي:

تعاظم العجز الموازني: نتيجة تراجع الجباية البترولية ونضوب موارد صندوق ضبط الإيرادات بسبب الانخفاض الحاد غير المسبوق في أسعار النفط جراء الصدمة النفطية لسنة 2014 ،انتقلت من 109.45 مليار دولار سنة 2013 إلى 40.76 مليار دولار سنة 2016، ومع صعوبة الرفع من قيمة الجباية العادية نتيجة رفض معظم الأعوان الاقتصاديين لهذا الإجراء، أصبح خيار التمويل غير التقليدي هو الخيار الوحيد الذي يمكن من خلاله سد عجز الموازنة العامة في الجزائر.

تنامي الدين العمومي واستبعاد الدين الخارجي: لقد ارتفعت نسبة الدين الداخلي العام للخزينة العمومية ووصلت إلى 20% من قيمة الإيرادات، وهو ما أصبح يعيق التنمية وذلك لاقتصار الدين الداخلي على مؤسستين وحيدتين سونلغاز وسوناطراك، واللتين كان منتظرا منهما إنشاء مشاريع تنموية على الصعيد الوطني لولا تحملهما عبء تمويل الخزينة العمومية، ومع اتخاذ قرار صارم بعدم التوجه إلى المديونية الخارجية التي تصاحبها شروط قاسية على الاقتصاد الوطني، ولكي لا يعاد سيناريو أواخر الثمانينات وبداية التسعينات، صنف التمويل غير التقليدي كبديل وحيد يمكن الاعتماد عليه لسداد الدين الداخلي .

شح الاستثمارات الأجنبية: نتيجة لعدم توفر الجزائر على المناخ المشجع للاستثمارات الأجنبية سواء منها المباشرة أو غير المباشرة، ومع وجود قاعدة الاستثمار 49/51 حال دون إمكانية الاعتماد على مردودية هذه الاستثمارات في تمويل مختلف أوجه الإنفاق العام[7].

المطلب الثالث: **تقييم طرق تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر:**

يمثل صندوق ضبط الإيرادات أداة للضبط وللتسيير المحكم للموارد النفطية وتوجيهها لمواجهة أي انخفاض في أسعار النفط في السوق العالمية. غير أن موجودات الصندوق تبقى هوامش وقائية لا تكفي إلا لمدى قصير أو متوسط وهذا ما أثبتته الأزمة النفطية الحالية خاصة في ظل ضغط عجز الميزانية عليها وتواصل تراجع إيرادات أسعار النفط ما لم يتم التفكير في دعم هذه الاحتياطات من مصادر أخرى خلافا لما هو معمول به حاليا.

إن اللجوء لاعتماد مصادر التمويل غير التقليدية للخزينة العمومية، سوف يؤثر إيجابيا على القدرة في تغطية نفقاتها: التقليدية "الأجور، فواتير دعم المواد الاستهلاكية، فواتير الاستثمار العمومي ...الخ، ولكن ذلك قد يتسبب في تداعيات خطيرة على المدى المتوسط والطويل ان لم ترافق هذه العملية استراتيجية تنموية محكمة، وترتكز على أسس علمية واقتصادية، أكثر منها على طباعة نقود جديدة ،دون أن يكون لها غطاء ما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي حدوث تضخم، فبعد أن كان البنك المركزي يقوم بمسعى استعادة جزء من الكتلة النقدية وامتصاصها لضبط التضخم، فإن عمليات طبع المزيد من النقود لتغطية العجز، في ظل نضوب صندوق ضبط الإيرادات FRR في فيفري 2017 ينتج عنها زيادة المعروض النقدي دون أن يقابله زيادة

[7] - التمويل غير التقليدي كآلية لمواجهة عجز الموازنة العامة في الجزائر، أسماء مسعي و فضيل رايس ، مجلة دراسات فيا الاقتصاد و إدارة الأعمال 05 العدد 01 – جوان 2022.

موازية في السلع والخدمات، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى تراجع قيمة صرف العملة و تسجيل أثار سلبية أخرى على الاقتصاد ككل، وذلك إن فقد الأفراد ثقتهم في العملة الوطنية الدينار الجزائري.[8]

يرى صندوق النقد الدولي أن استمرار الاعتماد الكبير على إيرادات المحروقات والزيادة الكبيرة في الإنفاق العام ، يؤديان إلى مخاطر ملحوظة على المالية العامة وسط تقلب أسعار المواد الأولية ، ودرجة استثنائية من عدم اليقين على مستوى العالم. وفي هذا السياق، هناك حاجة للعمل على تقويم أوضاع المالية العامة بشكل متوازن للحد من الضغوط التضخمية، وإعادة بناء الحيز المتاح أمام السياسات الاقتصادية، وتحقيق الاستقرار في مستوى الدين الحكومي. ويمكن أن يؤدي وضع إطار مالي متوسط الأمد إلى توفير الإرشاد اللازم لجهود الضبط المالي، والحد من مسايرة السياسات لتقلبات الدورة الاقتصادية، وحماية الإنفاق ذي الأولوية[9] .

[8] - آليات تمويل عجز الموازنة في الجزائر بين التمويل التقليدي والتمويل غير تقليدي -حالة الجزائر2007-2017،قرود علي ، كزيز نسرين ، مجلة الشعاع لدراسات الاقتصادية ISNN – 3911-2543 : العدد الرابع ، سبتمبر 2018

[9]- https://www.imf.org/ar/News/Articles/2022/11/21/pr22396-algeria-imf-staff-completes-2022-article-iv-mission-to-algeria

خاتمة:

تطرقنا في ورقتنا البحثية هذه إلى السياسة المالية التوسعية في الجزائر بأدواتها المختلفة، و إلى مشكلة عجز الموازنة العامة للدولة، و أهم الآليات المتبعة لتمويله و على رأسها صندوق ضبط الإيرادات و التمويل غير التقليدي، و نظرا لكون العجز الموازني انعكاس لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة، فإنه يتوجب على الدولة تأمين مصادر تمويلية لسد هذا العجز الذي يعد تفاقمه و عدم القدرة على تمويله عائقا رئيسيا أمام برامج وخطط التنمية الاقتصادية التي تنتهجها الدولة.

1-الاستنتاجات:

تزايد النفقات العامة بشكل مستمر و مضطرد طيلة فترة الدراسة.

النفقات العامة كانت السبب الرئيسي في تفاقم عجز الموازنة العامة للدولة طيلة فترة الدراسة.

الاستخدام المفرط لصندوق ضبط الإيرادات لتغطية عجز الموازنة العامة.

الارتباط الهيكلي للإيرادات العامة بالجباية البترولية.

التضخم بسبب التمويل غير التقليدي و عدم مرونة الجهاز الإنتاجي الوطني.

2-التوصيات:

ضرورة الاستمرار في سياسة الإصلاح الميزانياتي التي انطلقت عام 2023 ، لترتبط الموازنة العامة للدولة بأهداف واضحة قابلة للقياس بمؤشرات الأداء ، و جعل الموازنة العامة أكثر شفافية و مصداقية و تفعيل سياسة تحمل مسؤوليات اتخاذ القرار و النتائج المترتبة عنه.

ضرورة ترشيد النفقات العامة للدولة من خلال قياس إنتاجيتها الحدية، و التركيز على المشاريع الناجعة و التي تقدم قيمة مضافة تحسن البيئة الاقتصادية.

إعادة النظر في الجهاز الضريبي و جعله أكثر مرونة و عدالة و تفعيل محاربة التهرب الضريبي .

التوجه نحو التمويل الإسلامي: ويعد أحد البدائل المثلى لمصادر التمويل التقليدي وغير التقليدي لمواجهة عجز الموازنة العامة، وذلك من خلال إنشاء البنوك الإسلامية، واتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات التي من شأنها دمج الصكوك الإسلامية في هيكل التمويل

إيجاد حلول للاعتماد على الجباية النفطية.

مكافحة الفساد .

المضي قدما في عملية الرقمنة لتشمل كافة القطاعات .

قائمة المراجع:

المراسيم و التنظيمات:

قانون المالية84_17 المؤرخ في 07_07_1984.

القانون 16-14 المؤرخ في 28-12-2016 المتضمن في قانون المالية 2017 الجريدة الرسمية رقم 67 الصادرة بتاريخ 29-12-2016.

قوانين المالية لسنتي 2021-2022.

الجريدة الرسمية العدد 37 ، 27 جويلية 2000

القانون 17/10المعدل و المتمم للأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 12 أكتوبر2017.

الكتب:

_ أحمد عبد السميع علام ، المالية العامة المفاهيم و التحليل الاقتصادي و التطبيق ، مكتبة الوفاء القانونية ، ط1 الاسكندرية ، مصر 2012

الأطروحات:

نسمن فطيمة، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة مستغانم 2021

المقالات:

آليات تمويل عجز الموازنة في الجزائر بين التمويل التقليدي والتمويل غير تقليدي –حالة الجزائر2007-2017،قرود علي ، كزيز نسرين ، مجلة الشعاع لدراسات الاقتصادية.

التمويل غير التقليدي كآلية لمواجهة عجز الموازنة العامة في الجزائر، أسماء مسعي و فضيل رايس ، مجلة دراسات فيا الاقتصاد و إدارة الأعمال

المواقع:

https://www.imf.org/ar/News/Articles/2022/11/21/pr22396-algeria-imf-staff-completes-2022-article-iv-mission-to-algeria

ONS.dz